# مفهوم الإشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965 - 1978

د. أحمد بن مرسلي
- جامعة الجزائر

ناقش الباحث أحمد بن مرسلي في السابع عشر من شهر جانفي 1995 بجامعة الجزائر أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في علوم الإعلام والإتصال بعنوان : مفهوم الإشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية - دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965 - 1978 .

وتضمنت الأطروحة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وفيما يلي ملخص لها :

## مقدمة :

تمت دراسة مفهوم الإشتراكية في التجربة التنموية الجزائرية خلال الفترة : 19 جوان 1965 ، 28 نوفمبر 1978 من خلال تحليل خطب الرئيس بومدين ، إنطلاقاً من الظروف المادية والثقافية المميزة للواقع الجزائري في إطار المبادئ العامة الثابتة للإشتراكية ، لأن الأمم حرة في بناء تجاربها الإشتراكية الخاصة بها ، بعيداً عن تحقيق النموذج الجاهز الذي يجب الأخذ به .

وعلى غرار الدول المتخلفة ، فإن الإشتراكية في الجزائر خلال فترة الدراسة ارتبطت على مستوى الخطاب الرسمي بالتنمية والتحرر من هيمنة الإحتكارات الأجنبية ، وارتبط بناؤها بالفئات الإجتماعية التي قادت الكفاح المسلح ضد الإستعمار الفرنسي ، وخرجت منتصرة بعد الإستقلال ، لتحسم موضوع السلطة لصالح عناصرها العسكرية الأكثر قوة وتنظيماً ، وانضباطاً ، لقيادة المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة ، تحت شعارات بناء الإشتراكية ، وعبر سلسلة من الإجراءات الميدانية ، في جو التناحر السياسي ، والغموض الإيديولوجي .

ويأتي هذا الجهد ، لتسليط الضوء على موضوع لم ينل قسطه من البحث في الجامعة الجزائرية ، عسى أن يساهم في إجلاء الغموض على جزء حافل من تاريخ الشعب الجزائري ، ويضع اللبنة الأولى لدراسات تحليل مواد الإتصال الجماهيري في الجزائر على هذا المستوى من البحث .

## مشكلة البحث وأهدافه :

إن بناء الإشتراكية في الدول المتخلفة كما أثبتت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع يتوقف بالدرجة الأولى على ما يتخذ من إجراءات فوقية متطابقة مع الواقع موضع التغيير لتوفير الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، لإخراج مجتمعات هذه الدول من جمودها ، نحو البناء الإشتراكي ، وتحتل الدولة في ذلك الدور الأساسي ، لأنها المؤسسة التي تشرف على الإعداد السياسي للإجراءات السابقة وتطبيقها الميداني في إطار الإيديولوجية الواضحة والبرنامج الدقيق ، القائم على الإدماج الواعي للجماهير في تحقيق التغيير الثوري للمجتمع .

وإن النتائج المتوصل إليها في دراسة العديد من التجارب الإشتراكية في الدول المتخلفة ، تبين أن الفئات المتوسطة التي قادت الكفاح المسلح ضد الإستعمار هي التي احتكرت السلطة في هذه البلدان ، واستولت عناصرها على جهاز الدولة . وهي فئات تحمل الفكر الرأسمالي ولا تؤمن نهائياً بالإشتراكية ، لكن أمام ضعف أدوات حكمها غداة الاستقلال رفعت شعارات التحرير الإقتصادي وتحقيق الإشتراكية ، حتى تتيح لنفسها إمكانية بناء سلطتها السياسية والإقتصادية بالتحالف مع البورجوازية ، تحت غطاء ملكية الدولة لوسائل الإنتاج في إطار علاقات إنتاج رأسمالية قائمة على الإستغلال ، وبترديد عبارات سياسية غامضة ومتناقضة لم تتعد على مستوى الخطاب الرسمي الطموحات الشخصية للقادة السياسيين وقناعاتهم الشخصية .

وإن بناء الإشتراكية في الجزائر ، تم في ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية شبيهة في إطارها العام لظروف الدول المتخلفة السالفة الذكر ، من حيث عودة السلطة في الجزائر بعد 19 جوان 1965 الى الفئات المتوسطة بقيادة الرجال الذين تزعموا الكفاح المسلح ضد المحتل الفرنسي في ثورة التحرير ، وحملوا شعارات التحرير

الإقتصادي وتحقيق الإشتراكية عبر إتخاذ سلسلة من الإجراءات الميدانية ، التي شكلت على مستوى الخطاب الرسمي الخطوات المؤدية الى الإشتراكية لكنها في أبعادها الحقيقية تبقى غامضة الغاية .

يهدف البحث الى معرفة وتحليل الخلفيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، التي ارتبطت بها الإجراءات السابقة في الواقع الميداني وعلاقة ذلك بالمبادئ العامة للإشتراكية . وهذا من خلال :

1 – التعرف على مفهوم الرئيس بومدين للمؤسسات السياسية (الحزب والدولة) ودورها في تشييد الإشتراكية .

2 – التعرف على مفهوم الرئيس بومدين للقرارات الفوقية المتخذة لفائدة الإشتراكية ، والجوانب التي مسها إنجازها الميداني ، وعلاقة ذلك بتمكين المنتج المباشر من السيطرة على جهده .

3 – التعرف على الغايات الإجتماعية للجوانب التي مسها التغيير الإشتراكي في خطاب الرئيس بومدين ، وعلاقة ذلك بالواقع العملي ، من حيث مدى توافق هذه الغايات مع الإستجابة لحاجات المجتمع ، ورغبات أفراده ، بعيداً عن تحقيق الربح الرأسمالي .

## الفصل الأول

## الجوانب النظرية والمنهجية للبحث

**المبحث الأول :** الجانب النظري ، تناول هذا المبحث النقاط التالية :

– أولاً : تعريف الإشتراكية – إبراز المبادئ العامة الثابتة لهذا المصطلح .

– ثانيا : تحديد المصطلحات – تم تعريف إجراءات التطبيق الإشتراكي في الجزائر محل التحليل في خطب الرئيس بومدين .

– ثالثاً : وضع الفرضيات – وضع الباحث ثلاث فرضيات للدراسة ذات علاقة بالأهداف الأساسية للبحث من خلال إبراز تصور بومدين للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعملية التطبيق الإشتراكي في الجزائر ، وعلاقة ذلك بالمبادئ العامة للإشتراكية .

**المبحث الثاني :** الجانب المنهجي . تضمن النقاط التالية :

– أولاً : مادة التحليل – شمل التحليل 425 خطاباً صدر خلال فترة الدراسة .

– ثانياً : منهج التحليل – استخدم الباحث المنهج المسحي وأداة تحليل المضمون في تحليل خطب الرئيس بومدين .

– ثالثاً : وحدات وفئات التحليل – اعتمد الباحث على وحدة موضوع الإتصال . أي الفكرة التي عبر من خلالها صاحب الخطاب عن المفاهيم موضع التحليل ، واعتمد على وحدة الخطاب الواحد كسياق للتعرف على وحدة التحليل كما حصر فئات التحليل في الأبعاد الثلاثة التالية :

– فئة البعد السياسي المتكونة من عناصر هيئات الحزب والدولة .

– فئة البعد الاقتصادي المتضمنة للإجراءات الإقتصادية في القطاعين الصناعي «التأميم – التصنيع» والفلاحي «التسيير الذاتي والثورة الزراعية» .

فئة البعد الاجتماعي المحتوية لعناصر الجانبين الاجتماعي «الإستغلال والعدالة» والثقافي «التعليم والدين» .

**المبحث الثالث :** الجانب الإجرائي ، تضمن النقاط التالية :

– أولاً : صدق التحليل وثباته – من أجل الوصول الى إستمارة تحليل ذات علاقة بموضوع البحث وأهدافه قام الباحث باعدادها بمشاركة مجموعة من الأساتذة . كما قام بإجراء تحليل اختباري لخطابين بمشاركة ثلاثة أساتذة محكمين . وهذا قصد ضمان ثبات أكبر على مستوى التحليل .

– ثانياً : إجراءات التحليل : تضمنت تعاريف الجداول الإحصائية الستة في الدراسة .

– ثالثاً : تعريف سمات التحليل : شمل تعريف سمات عناصر فئات التحليل التي ترددت عبرها عناصر التحليل .

## الفصل الثاني

## دراسة شخصية بومدين

**المبحث الأول :** الخلفية الإجتماعية – تناولت الظروف العائلية التي ترعرع فيها

بومدين بسقط راسه «بني عدي» والدراسية بمدينتي قالمة وقسنطينة ، ثم هجرته الى القاهرة نحو الأزهر ، وعودته الى منطقة الغرب الجزائري مجاهداً في صفوف جيش التحرير الوطني .

**المبحث الثاني :** الخلفية الثقافية - تضمنت العوامل المختلفة التي ساهمت في التكوين الثقافي والفكري للرئيس بومدين في مناطق قالمة ، قسنطينة والقاهرة ، وضمن صفوف جيش التحرير الوطني منذ فيفري 1955 حتى توليه السلطة في الجزائر يوم 19 جوان 1965 .

## الفصل الثالث
## البعد السياسي

بينت نتائج التحليل أن مفاهيم البعد السياسي التي تناول فيها الرئيس بومدين هيئات الحزب والدولة ، بلغت 590 مفهوما سياسياً أي ما يعادل نسبة 30,93٪ من مجموع مفاهيم الدراسة حيث تضمن هذا الفصل المبحثين التاليين :

### المبحث الأول : الحزب :

لم يحظ ذكر الحزب ومنظماته الجماهيرية «العمال ، الفلاحون ، النساء ، الشباب» بالأولوية في خطب الرئيس بومدين ، وبينت النتائج أن ذكره تردد 187 مرة فقط خلال الدراسة ، وهو ما يعادل نسبة 31,69٪ ضمن المفاهيم السياسية ، الشيء الذي يكشف الحضور السياسي الضعيف لهذا الجهاز السياسي على الساحة الجزائرية خلال فترة البحث .

وإن هذا الضعف في الحضور السياسي للحزب ومنظماته الجماهيرية على الساحة الجزائرية يجد تفسيره في نظرة بومدين لهذا الجهاز السياسي ، وتحديده لدوره في مرحلة البناء الإشتراكي في الجزائر . حيث لم تتعد هذه النظرة اعتبار الحزب مجرد الإطار التنظيمي الوحيد في الجزائر المسموح له بضم من يؤمن بأفكار قيادته السياسية للمجتمع ضمن تأدية دور كسب التأييد الشعبي لبرنامج هذه القيادة ، والدفاع عنها سياسياً .

## المبحث الثاني : الدولة :

تصدرت أجهزة الدولة اهتمامات الرئيس بومدين بـ 403 مفاهيم من جملة 590 مفهوماً ، أي احتلت نسبة 68,30٪ ضمن المفاهيم السياسية خلال فترة الدراسة .

واحتل تناول الرئيس بومدين (جهاز الحكومة مقدمة الإهتمام السالف الذكر بـ 170 مفهوماً ، مما يبين الدور الأساسي لهذا الجهاز في التجربة محل الدراسة ، لكونه لدى صاحب الخطاب الهيئة التي تمثل الثورة ، وتصنع القرار السياسي في الجزائر برأسته .

في حين احتلت الأجهزة التنفيذية الأخرى «الولاية ، البلدية ، الإدارة» المرتبة الثانية في اهتمام الرئيس بومدين بـ 87 مفهوماً سياسياً الى جانب الهيئات المنتخبة باعتبارها لدى صاحب الخطاب مجرد أدوات رسمية تضمن تطبيق قرارات قيادته السياسية على مستوى وجودها .

كما أن نظرة بومدين للهيئات المنتخبة «المجالس الشعبية ، البلدية ، الولائية ، الوطني» ، لم تخرج عن كونها أدوات تضفي على قرارات قيادية السياسية الشرعية الشعبية .

أما مؤسسة الجيش الوطني الشعبي فاحتلت المرتبة الأخيرة ضمن اهتمامات بومدين بـ 59 مفهوماً سياسياً ، وهي بالنسبة إليه قوة من أبناء الفلاحين والعمال الذين يمثلون في طرحه الطليعة المناضلة الواعية التي تسهر على تحقيق الثورة كما تتصورها قيادته السياسية ، وهذا من خلال حماية الجزائر من العدو الأجنبي ، والتصدي داخلياً لأي شكل من أشكال المعارضة السياسية لسلطته السياسية .

# الفصل الرابع
# البعد الإقتصادي

تصدر وتطرق الرئيس بومدين لمفاهيم البعد الاقتصادي مقدمة اهتمامه في تناوله لموضوع بناء الإشتراكية في الجزائر حيث ردد هذا النوع من المفاهيم 788 مرة ، أي ما يعادل نسبة 41,05٪ من جملة 1907 مفاهيم وردت في الدراسة ، حيث جاء ذلك في المبحثين التاليين :

## المبحث الأول : القطاع الصناعي :

تناول الباحث في القطاع الصناعي إجراء التأميم والتصنيع ، وهو القطاع الذي جاء في المرتبة الثانية ضمن تطرق بومدين لمفاهيم البعد الاقتصادي بـ 338 مفهوماً اقتصادياً ، تمثل نسبة 43,15٪ من مجموع المفاهيم الإقتصادية .

وجاء ترديد الرئيس بومدين لمفاهيم عنصر التأميم في مقدمة تناوله لمفاهيم القطاع الصناعي بـ 198 مفهوماً . في حين احتلت مفاهيم عنصر التصنيع المرتبة الثانية بـ 140 مفهوماً .

وكان التأميم بالنسبة للرئيس بومدين هو الإجراء الذي اتخذته الحكومة الجزائرية بقيادته لتحرير ثروات البلاد من الهيمنة الأجنبية لتوفر لنفسها أدوات العمل التي تمكنها من تطبيق برنامجها الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع العناصر التقنوقراطية والجهاز الإداري الموروث عن المرحلة الاستعمارية .

وقد تجلت النظرة السابقة للتأميم من طرف بومدين في تناوله لإجراء التصنيع الذي لم يخرج فيه عن الإشارة الى جهود الحكومة في بناء المصانع ، والمركبات الضخمة ذات التكنولوجيا المتقدمة ، بعيداً عن مشاركة المنتج المباشر الجزائري .

## المبحث الثاني : القطاع الفلاحي :

احتل القطاع الفلاحي المتكون من التسيير الذاتي والثورة الزراعية مقدمة اهتمامات الرئيس بومدين في تنازله للبعد الاقتصادي بـ 445 مفهوماً إقتصادياً تمثل نسبة 56,83٪ ضمن المفاهيم الاقتصادية ، وهو الإهتمام النابع من نظرة بومدين للقطاع الفلاحي الذي يعد بالنسبة إليه المجال الذي يتوقف عليه نجاح التصنيع في الجزائر باعتباره السوق المستهلكة للمواد المصنعة والمصدر الإنتاجي للمواد الأولية .

وتبعاً لذلك جاء اهتمام بومدين باجراء الثورة الزراعية قوياً وبلغ 343 مفهوماً ، عكس التسيير الذاتي الذي لم يتردد سوى 102 مرة ، لأن الثورة الزراعية بالنسبة لصاحب الخطاب كما بين التحليل هي التدخل المباشر لحكومته في الريف الجزائري ، لإعادة هيكلته بطريقة تسمح لها بتقديم القروض ، والآلات ، والبذور ، ليستجيب إنتاجه الفلاحي لطموحه الصناعي .

في حين لم يتعد مفهوم بومدين للتسيير الذاتي محاولات الحكومة الجزائرية

المتكررة في إعادة تنظيمه لفائدة التسيير الإداري المباشر . قصد رفع إنتاجه الفلاحي وتحقيق الفائض لفائدة مواجهة الطلب الداخلي على المواد الغذائية .

## الفصل الخامس

## البعد الإجتماعي

جاءت مفاهيم البعد الاجتماعي في مؤخرة تناول الرئيس بودين لموضوع بناء الإشتراكية في الجزائر حيث ورد ذكرها خلال فترة الدراسة 534 مرة ، تمثل نسبة 28٪ ضمن مفاهيم الدراسة على مستوى المبحثين التاليين :

### المبحث الأول : الجانب الثقافي :

بينت نتائج البحث أن مفاهيم الجانب الاجتماعي ، المتكونة من عنصري العدالة ، والاستغلال الاجتماعيين كانت في مقدمة اهتمامات الرئيس بومدين ، حيث ورد ذكرهما ضمن مفاهيم هذا البعد 389 مرة أي بنسبة 72.84٪ ضمن المفاهيم الاجتماعية .

واحتل ذكر الرئيس بومدين لعنصر العدالة الاجتماعية صدارة تناوله للمفاهيم محل التحليل بـ 199 مفهوماً اجتماعياً قبل مفاهيم الاستغلال الاجتماعي التي ترددت 190 مرة .

وإن مفهوم الرئيس بومدين للعدالة الاجتماعية لم يخرج عن إطار تلك التشجيعات المادية التي قدمتها الحكومة الجزائرية خاصة لسكان الريف في إطار الثورة الزراعية ، والبرامج الخاصة بالولايات الفقيرة لحملهم على المساهمة في إنجاز مشاريعها محلياً وعدم الزحف على المدن .

كما أن الرئيس بومدين لم يخرج في طرحه لموضوع الاستغلال الاجتماعي عن ترديد تلك الشعارات السياسية التي رفعها في مناسبات إبراز جهود الحكومة في مجالات التأميم والبرامج الخاصة بالولايات الداخلية الفقيرة ، والثورة الزراعية . من أجل تجنيد الجزائريين لفائدة المشاريع الاقتصادية السالفة الذكر ، وبالتالي فإن الاستغلال لم يتعلق في هذا الطرح لبومدين بإنهاء العمل بالأساليب الرأسمالية التي استمر العمل بها في التجربة التنموية الجزائرية .

## المبحث الثاني : الجانب الثقافي :

كشفت نتائج التحليل أن الجانب الثقافي المتكون من عنصري التعليم والدين لم يحظ باهتمام كبير من طرف بومدين في تناوله للبعد الثقافي ، حيث لم يرد ذكره سوى 145 مرة أي احتل نسبة 27,14٪ ضمن المفاهيم الاجتماعية البالغة 534 مفهوماً . وهذا من خلال ترديد المفاهيم الخاصة بعنصر التعليم 107 مرات ، ومفاهيم عنصر الدين 38 مرة .

وارتبط عدم اهتمام الرئيس بومدين بالمفاهيم محل التحليل بحصر مفهوم التعليم في تعميمه على كل أبناء الجزائريين من أجل تكوين الإطارات التقنية لسد النقص المسجل في ذلك أمام الاختيار التكنولوجي المتطور جداً ، الذي أخذت به الفئات التقنوقراطية المشرفة على التصنيع .

كما أن الرئيس بومدين لم يتناول عنصر الدين إلا في مناسبات قليلة تمحور جلها حول تبريره لتأميم الأراضي الزراعية للقطاع الخاص في تطبيق الثورة الزراعية ، حيث أبرز عمل قيادته هذا ضمن المبادئ السامية للإسلام ، ومشبهاً نفسه من خلالها بالقائد المصلح الذي يرعى مصالح كل العباد في المجتمع ، بعيداً عن الصراع الطبقي ، وتحقيقاً لمقولته : أن الأمة في الإسلام مسؤولة عن الفرد ، وعن ما يصيبه من جوع أو مرض .

## الخاتمة :

يستخلص من تحليل فصول الدراسة أن طرح الرئيس بومدين لموضوع بناء الإشتراكية في الجزائر ارتبط بصورة أساسية بالإجراءات الرسمية لقيادته السياسية داخل الحكومة الجزائرية حول موضوع التنمية الإقتصادية في البلاد . .

وتبعاً لذلك فإن تناوله للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبناء الإشتراكية في الجزائر كما تجلى في معالجة عناصر التحليل ، لم يخرج عن دور التغطية السياسية للإجراءات الرسمية لقيادته السياسية السالفة الذكر لإبرازها ضمن أهداف الثورة الجزائرية ، وتحقيق الصالح العام لجميع الجزائريين .

ووفق الطرح السابق فإن الحزب ومنظماته الجماهيرية لدى الرئيس بومدين هو

ذلك الإطار التنظيمي الوحيد في البلاد الذي يضم العناصر المؤمنة بسلطته الثورية على رأس الحكم ، ويعمل على نشر افكارها في صفوف الجزائريين لفائدة تطبيق مشاريعها الاقتصادية .

أما أجهوة الدولة فإنها الأدوات التي تقوم بالإنجاز الميداني للإجراءات الرسمية الخاصة بالتنمية الاقتصادية بدءاً بالحكومة الممثلة لديه للثورة ، وصانعة قراراتها السياسية ما دامت الجهاز الواقع تحت الإشراف المباشر لقيادته السياسية ، وبالتالي المجسد لإرادتها السياسية ، ومروراً بالهيئات التنفيذية التي تبقى لدى صاحب الخطاب أدوات إدارية تنفيذية تعمل على التطبيق الصارم لقرارات السلطة ، وانتهاء بالهيئات التمثيلية الشعبية ، التي تعتبر لدى بومدين مجرد هيئات استشارية بعيدة عن مركز إتخاذ القرار ، تضفي بوجودها الصبغة الشعبية على قرارات قيادته السياسية ، وتتحمل نتائج فشلها أمام القاعدة الشعبية .

أما الجيش الوطني الشعبي فهو لدى بومدين القوة التي تحمي قيادته السياسية في السلطة من التهديدات الخارجية والمعارضة السياسية الداخلية .

تمحورت الإجراءات الرسمية للقيادة السياسية لبومدين حول تلك القرارات الخاصة بإنجاز برنامجها الإقتصادي على رأس السلطة ، والمحققة لديه للإشتراكية في الجزائر . مثل قرار التأميم لجزء من الرأسمال الأجنبي من طرف الحكومة الجزائرية حتى تستولي على قسم من أدوات العمل الجاهزة التي تمكنها من إنجاز برنامجها الإقتصادي ، القائم على إستراتيجية التصنيع الثقيل بتطبيق نموذج أقطاب النمو لـ ف. بيرو«F. PERROUX» والقائم على النمو غير المتوازن ، واعتمادها على نظرية الصناعات التصنيعية لـ جيرار ديستان دو بارنيس«GERARD Déstanc de Bernis» ، وهذا من خلال مواصلة المشاريع الصناعية لمخطط قسنطينة (1954 – 1963) للفترة الاستعمارية ، الخاصة بالحديد والصلب للحجار «عنابة» والأنبوب الثالث «حوض الحمراء» أرزيو .

وإن حرص الرئيس بومدين على التطبيق الصارم لقرارات قيادته السياسية الخاصة بمشروعها الاقتصادي كان وراء اعتماده على أسلوب التسيير الإداري والفئات التقنوقراطية والجهاز الإداري الموروث عن المرحلة الإستعمارية لأن الجهات المذكورة بالنسبة لبومدين هي الأقدر على الإنجاز الفعال لقراراته ميدانياً .

كما أن حرص بومدين على ضمان النجاح لخطته التصنيعية التي شكلت العمود الفقري لبرنامجه الإقتصادي كان وراء إخضاع الفلاحة بقطاعيها العام والخاص الى الإشراف الإداري المباشر حتى تستجيب للمشاريع التصنيعية السالفة الذكر . هذه المشاريع الصناعية والفلاحية التي لن يتأتى لها النجاح ميدانيا إلا بمشاركة قوة عمل قام الرئيس بومدين بتجنيدها من خلال إبراز قيادته السياسية في دور الحريص على تحقيق مصلحة العمال والفلاحين في الريف الجزائري بذكره لعناصر البعد الاجتماعي .

وإن طرح الرئيس بومدين لموضوع الإشتراكية في الجزائر بأبعادها الثلاثة السالفة الذكر لم يخرج عن إطار قناعته الشخصية وتجربته القيادية العسكرية لمرحلة الثورة المسلحة ، وطموحه السياسي على رأس السلطة في مرحلة الإستقلال .

ووفق ذلك فإن تجربة بومدين العسكرية في تكوين وحداته المقاتلة خلال الثورة المسلحة ، وتنظيمها المركزي القائم على الأساليب الإدارية الجهوية الصارمة ، والإنضباط في تنفيذ قرارات القائد ، كانت وراء بروزه خلال مرحلة الإستقلال الشخصية القيادية ذات الثقة القليلة في رجال السياسة والديمقراطية الغربية ، والحزب القائد ، لأنه يعتبر كل ذلك في دول العالم الثالث مثل : الجزائر خطرا يدخل البلاد في نقاشات سياسية عقيمة ، وصراعات حزبية هامشية تزرع الفوضى وتقضي على استقلال هذه الدول ، لذا فهو من أنصار حشد طاقات الأمة تحت القيادة التي نجحت ميدانياً في مهمة الكفاح المسلح ، لتحقيق التحرير السياسي في جو إنضباطي قائم على الصرامة في تنفيذ المشاريع الإقتصادية . هذا الإنضباط الذي يعكس حماس القائد ، وعبقريته في وضع خططه العسكرية وقيادة وحداته المسلحة نحو النصر .

شكلت الخصائص التنظيمية السابقة للرئيس بومدين المكتسبة عن تجربته القيادية لوحداته العسكرية خلال الثورة المسلحة ، جوهر تفكيره ، وأساس عمله على مستوى التجربة التنموية الجزائرية موضع الدراسة ، لذا فإن طرحه للإشتراكية كان محصوراً في تحقيق التنمية الإقتصادية بالاعتماد على هيكلة دولة قوية وتقنيين ميدانيين قادرين حسب تصوره على التطبيق الكامل ، والفعال لقرارات قيادته السياسية مثل العناصر التقنوقراطية ، والفئات البيروقراطية ، وبعيداً عن دور الحزب القائد . لأن تطبيق الإشتراكية ونجاحها يتوقفان حسب طرح بومدين على ما يتمتع به القائد من خصال

التسيير ، التي تمكنه من تجنيد طاقات الأمة في جو تضامني خال من الصراع الطبقي ، وانطلاقاً من قناعة شخصية مفادها ان الاشتراكية من صنع القائد الواعي اليقظ ، وليس من عمل الكادحين الذين يجب عليهم أن يسلموا مصيرهم لهذا القائد كأدوات عمل في خدمة أفكاره .

كان بومدين في طرحه المثالي السالف الذكر للإشتراكية أسير أفكاره الذاتية المستمدة من ثقافته الدينية وارتباطه العائلي المحافظ ، وانتمائه لوسط فلاحي فقير عانى قمع الاستعمار الشديد ، وهي العوامل التي جعلت منه القائد ذا الطموح السياسي الكبير ، والقناعة الراسخة ، الذي يرى نفسه أنه على حق فيما يؤمن به أنه صالح لكل الناس بدون تميز طبقي . لذا دعا كل الجزائريين الى الوقوف وراءه من أجل تطبيق أفكاره بدون تردد .

إن الطرح المثالي السابق للإشتراكية في الجزائر من طرف الرئيس بومدين ، البعيد عن البرنامج السياسي الواضح ، والقوى الاجتماعية التقدمية كان وراء هيمنة العناصر التقنوقراطية ، والفئات البيروقراطية ذات الأصول البورجوازية على التنمية الإقتصادية ، التي كانت صاحبة المبادرة الفعلية في تخطيط البرامج الاقتصادية وتنفيذها في الحيز الواقعي لفائدتها الخاصة ، بعيداً عن مشاركة الفلاحين والعمال في التسيير الفعلي للنشاط الإنتاجي . مما أدى الى سيطرة هذه الفئات على جهاز الدولة في نهاية المطاف .

وفي نهاية هذا الملخص يمكن القول أن الرئيس بومدين في طرحه للإشتراكية كان رهين أفكاره المثالية الدينية وتجربته القيادية العسكرية ، وأسير طموحه السياسي على رأس السلطة في البلاد ، حيث شكلت العناصر السابقة مرجعية تفكيره في تناوله للإشتراكية التي تعتبر لديه مهمة من صنع القائد لا الجماهير الكادحة .